جامعة القاهرة
معهد الدراسات التربوية
قسم التعليم العالي والمستمر

متطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح
الواقع والطموحات

Requirements Of Quality and Accreditation in Open Education
The Present and Prospective

بحث

مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة دكتور الفلسفة في التربية

تخصص التعليم العالي والتعليم المستمر

إعداد الباحث

عمرو مصطفي أحمد حسن

(المدرس المساعد بقسم التعليم العالي والتعليم المستمر)

ا.د. نجوى يوسف جمال الدين
أستاذ أصول التربية ووكيل المعهد
لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
معهد الدراسات التربوية
جامعة القاهرة

ا.م.د محمد رفعت حسنين
أستاذ مساعد بقسم التعليم العالي والتعليم المستمر
وقائم بأعمال رئاسة مجلس القسم بالمعهد
معهد الدراسات التربوية
جامعة القاهرة

المحور الأول

الإطار العام للبحث

أدت – ولا تزال– التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم إلى جملة من التغيرات التي طالت مختلف جوانب الحياة العصرية، ومنها التعليم بوجه عام، والتعليم العالي على وجه الخصوص، كما تفرض هذه التطورات، عددا من التحديات المنوط بهذا النوع من التعليم مواجهتها. فالتعليم العالي هو البوتقة التي تنصهر فيها الشخصية في مرحلة هامة من مراحل تشكيلها المتقدم، ومن ثم؛ فإن المنوط بهذا التعليم تخريج الكادر البشري المزود بالمعلومات العلمية الحديثة، والمكتسب للمهارات التي تحتاجها الحياة العصرية والتي تمكنه من أن يكون على مستوى التحديات التي تفرضها معطيات العصر الراهن العديدة، وهو ما يتحقق في حال ضمان جودة التعليم وتحقيق الاعتماد الأكاديمي، واللذان يبدوان أبرز التحديات التي تفرضها التطورات التقنية على صعيد التعليم العالي اليوم(اليونسكو، 2009).

وقد تزيدت اهتمام مختلف دول العالم في العقد الأخير من القرن العشرين بمفهوم ضمان الجودة والاعتماد، حيث وضعت المؤسسات التعليمية أساليب جديدة لضمان الجودة التعليمية بها، ومن ثم تم إنشاء الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي التي أكدت علي وجود عدة مداخل أساسية لضمان الجودة هي الاعتماد والتقييم والمراجعة الأكاديمية والمحاسبية، ومؤشرات الأداء، ولهذا فإن هذه المداخل يتم من خلالها تحديد مدي تطبيق المؤسسة التعليمية لمعايير الجودة الموضوعة(صفاء محمود و سلامة عبد العظيم،2005).

ونظرا لما تعانيه مؤسسات التعليم المفتوح من مشكلات، والذى اقتضى البحث عن حل يمكن أن يعاون هذه المؤسسات علي النهوض وتخطي الصعوبات بها، في عالم تكتنفه المتغيرات في شتي المجالات حيث أصبح لا مكان إلا لمن يحوز النهضة والجودة، وعند البحث وُجد أن هناك اتجاها عالميا يحقق جودة التعليم وتتنافس الجامعات لتطبيقه وهو نظام ضمان الجودة والاعتماد.

الدراسات السابقة:

دراسات تناولت متطلبات الجودة والاعتماد:

تعددت الدراسات والبحوث التي تناولت الجودة والاعتماد، والتركيز علي أهمية الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم بصفة عامة والتعليم المفتوح بضفة خاصة، وأهمية تطبيق ضمان الجودة

والاعتماد بالجامعات المصرية، وتوفير الجامعة لأهم المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام الجودة والاعتماد، ومنها علي سبيل المثال لا الحصر :

دراسات (**مها جويلى**،2002)، (**عائشة أحمد بشير**،2002) ،(**المتولى إسماعيل بدير**، 2004) ،(**دينا على حامد**،2005)،(**محمود محمد المهدى**،2008)،(**آمال عبد الفتاح**، 2009) ، وأشارت الدراسات إلي التوصل إلي مجموعة من المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمى والمهنى التى يمكن تطبيقها في مؤسسات التعليم العالى مع ضرورة تحقيق الحد الأدنى من هذه المعايير للحصول على الاعتماد، وأهمية وجود معايير محددة وواضحة وواقعية لضمان الجودة تتمشى مع المعايير العالمية، وإعداد وتقنين قائمة بمعايير الاعتماد الأكاديمى لتكون بمثابة إطار مرجعى لتقييم مدى الجودة والاعتماد بتلك المؤسسات.

في حين سعت بعض الدراسات السابقة إلى توضيح مجموعة من الإجراءات المقترحة التى يمكن من خلالها ترشيد أداء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بما يتناسب مع واقع التعليم الجامعى المصري ومعطياته الثقافية بناء على خبرات بعض الدول الأجنبية.

وعلي المستوي المحلي والإقليمى سعت دراسات: **(مبروك على عطية**،2005)،(**عبد الغنى عبده**،2008)،(**عبد اللطيف حيدر**،2009)، (**منى شعبان**،2010)،إلي أن تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمى مرهون، بتوفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق وتحقيق معايير الجودة والاعتماد في الجامعات، وهذا يتطلب تحديد وتشخيص أبرز التحديات أو المشاكل أو المعوقات التى تواجهها الجامعات في مختلف المجالات والجوانب، وكيفية معالجتها أو التعامل معها، لتحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمى في هذه الجامعات.

وعلي المستوي العالمي سعت دراسة: (**هانز و أريكسين Uwe - Erichsen**،2003)، إلي تقييم التجربة الألمانية في ضمان الجودة والاعتماد، وأن عمليات ضمان الجودة احتلت مكاناً متميزاً على المستوي الأوربي.

في حين سعت دراسات:(**بيلينج Billing** ،2004)،(**NAAC**،2004) ،(**فان دام Van Damme**،2004). إلي تحليل معايير ومؤشرات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي، والقيام بتحليل قياسات الجودة للكليات والجامعات، وذلك بغرض تحديد نقاط القوة والضعف ، والتوصل إلي اقتراح حلول لدعم نقاط القوة المرتبطة بضمان جودة التعليم العالي وعلاج حالات الضعف.

كما كشفت النتائج السابقة عن تنوع معايير ضمان الجودة والاعتماد والتي يمكن تطبيقها لتحقيق جودة التعليم بمؤسسات التعليم العالي، ويتضح تباين معايير الاعتماد في كل منها تبعاً للهدف الذي أجريت من أجله الدراسة، فالبعض تناول معايير رئيسية والبعض الآخر قد تناول عناصر أكثر تفصيلاً، كما ركز البعض علي عناصر المنظومة التعليمية.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن الدراسات السابقة انصبت على تحقيق معايير الجودة والاعتماد الموضوعة من قبل الجهة المنوط لها وضع المعايير، وكذلك إبراز المشاكل والمعوقات التى تحول دون تطبيق المعايير للوصول إلى الاعتماد، وأما الدراسة الحالية فتركز على متطلبات الجودة والاعتماد لمركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة ، بدرجة أساسية.

وتتشابه هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في التركيز على مدخل للاعتماد كأحد مداخل إدارة الجودة ، وأيضاً في استخدام المنهج الوصفى لتحليل منظمة إدارة الجودة والتعرف علي متطلبات الجودة والاعتماد.

كما أن توصيات تلك الدراسات وجهت الباحث إلى وضع آليات وبدائل استراتيجية للنمو والتوسع، مما يضمن استمرارية إجراءات ضمان الجودة والتحسين المستمر ويدعم الحصول على الاعتماد، كما أن نتائجها سوف تساهم في التعرف علي متطلبات الجودة والاعتماد.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

في ضوء الاهتمام المتنامي بضمان جودة التعليم، وأهمية تحقيق الاعتماد الأكاديمي، وبناء على المآخذ العديدة حول نظام ضمان الجودة والاعتماد، يتضح أن التغيرات التي يشهدها العالم المعاصر والتي تفرضها تحديات العولمة وشروط ما بعد الحداثة تستلزم إعادة النظر في مفهوم الجودة وشروطها في مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة والتعليم الجامعي المفتوح بصفة خاصة، وبعبارة أخري فإن تحقيق جودة التعليم المفتوح يتطلب النظر إليها باعتبارها منظومة لها مدخلات وعمليات ومخرجات، ويمكن قياس كفايتها الإنتاجية من خلال العلاقة بين المدخلات والعمليات والمخرجات، حتي يمكن الحكم علي جودة التعليم الجامعي المفتوح.

ومن ثم فلابد من تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد بمركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة، ولابد أيضاً من توفير المركز لأهم متطلبات اللازمة لتطبيق النظام، وهو ما يسعى إليه البحث الحالي؛ حيث يتوقف نجاح تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد علي تطوير المنظومة ككل، ويستلزم هذا تحديد الإطار الفكري والفلسفي لضمان الجودة والاعتماد، كما يستلزم ذلك الوقوف علي دوافع الاهتمام بتطبيق نظام الجودة والاعتماد في التعليم المفتوح؛ للتعرف علي متطلبات تطبيق

نظام ضمان الجودة والاعتماد في التعليم المفتوح، ثم وضع توصيات ومقترحات لمتطلبات اعتماد مؤسسات التعليم المفتوح لتلبية معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

وتأسيساً علي ما سبق، يحاول البحث الحالي دراسة كيفية توفير متطلبات تطبيق نظام الجودة والاعتماد، حتي يتسنى لمركز التعليم المفتوح القيام بالدور المنوط به. هذا، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات البحثية الرئيسية التالية:

1- ما الإطار الفكرى والفلسفي لضمان الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح ؟
2- ما متطلبات تطبيق نظام الجودة والاعتماد في التعليم المفتوح بجامعة القاهرة ؟
3- ما توصيات ومقترحات متطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح بجامعة القاهرة ؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في تحديد متطلبات الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم المفتوح بجامعة القاهرة، في ضوء الأدبيات التربوية وأهم دوافع الاهتمام بتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح، فضلاً عما أسفر عنه تحليل الدراسات السابقة من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإطار المفاهيمى لضمان الجودة والاعتماد، والعلاقة بين ضمان الجودة والاعتماد.
- تعرف أنواع الاعتماد، وإجراءات الاعتماد، ومعوقات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد.
- وضع توصيات ومقترحات لمتطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح بجامعة القاهرة .

أهمية البحث:

تنطلق أهمية البحث من أن نظام ضمان الجودة والاعتماد يُعد مدخلاً لإصلاح التعليم الجامعى، ومن ثم فلابد من أن تسعي الجامعة إلي توفير المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد بفعالية ونجاح، حتي يتسني لها دخول المنافسة للاعتماد بين الجامعات.

وتكمن أهمية البحث، وما أسفر عنه من نتائج إلي:

1- قد يسهم البحث في إشاعة ثقافة الجودة الشاملة في التعليم بصفة عامة، وفي التعليم الجامعي المفتوح بصفة خاصة.

3- تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتصدى لدراسته، والمتمثل في التعليم المفتوح الذي يحظى بالتأييد العالمي كصيغة مكملة لصيغ التعليم التقليدي.

4- يُعد تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد من الموضوعات الحيوية التى تستحق الاهتمام في الوقت الراهن من كافة الأجهزة؛ نظراً لحداثة هذا النظام.

5- يأتي البحث كنتيجة لما توصلت إليه الدراسات والأبحاث المتخصصة في المجال من أهمية تقويم نظام التعليم المفتوح للتعرف علي إيجابياته وسلبياته.
6- قد تكون نتائج البحث ذات أهمية تطبيقية لمراكز التعليم المفتوح بالجامعات المصرية وصانعي القرار.

منهجية البحث وأدواته:

يمكن القول أن طبيعة البحث تحدد المنهج المستخدم، وبالتالى تتعدد المناهج المستخدمة في البحوث والدراسات التربوية، بل تتعدد المداخل لنفس المنهج، لذا يعتمد الباحث على المنهج الوصفى، ويعرف المنهج الوصفى بأنه: " مجموعة الإجراءات البحثية التى تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا دقيقاً وكافيا لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث"(بشير الرشيدي،2000).

ويوظف الباحث المنهج الوصفى في هذا البحث من خلال جمع البيانات والمعلومات عن التعليم المفتوح، ومتطلبات الجودة والاعتماد، وتحليل هذه البيانات والمعلومات للوصول إلى تعميمات.

حدود البحث: يقتصر البحث الحالي علي:-

- مدى توفر متطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح؛ نظراً للأهمية القصوى لهذه المتطلبات في تحقيق الاعتماد لمركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة.
- يقتصر البحث الحالي علي عرض التوصيات والمقترحات لمتطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح بجامعة القاهرة.

مصطلحات البحث:

فيما يلي حاول الباحث تعريف مصطلحات البحث إجرائياً:

1- **التعليم المفتوح (Open Education)**

هناك عدة تعريفات للتعليم المفتوح منها : تعريف" نجوى جمال الدين " بأنه " مدخل للتعليم يُبني علي أساس الاحتياجات الفردية للمتعلمين، وليس علي اهتمامات المعلم أو المؤسسة التعليمية، ومن ثَم فهو يرتكز حول الدارسين، ويمنحهم أكبر قدر ممكن من حرية الاختيار والسيطرة علي ماذا وأين ومتي يتعلمون؟(نجوي يوسف،1999).

وهناك من يري أنه " نظام تعليمي يقوم فلسفته علي حق الأفراد بالوصول إلي الفرص التعليمية المتاحة، ويتمركز التعليم المفتوح حول الدارس بدلاً من المؤسسة التعليمية ويتخطى كافة أشكال العوائق التي تعيق التعليم سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية، أو مكانية، أو زمانية (عبد العزيز بن عبد الله السنبل،2001).

2- الجودة:

وباستقراء أدبيات البحث في هذا المجال، نجد أنه هناك تعريفات متعددة للجودة نوجزها في الآتي:

- " الجودة هي توافر خصائص ومعايير للخدمات بناءً علي جهود منظمة(شادية عبد الحليم،2004).
- " عملية دائمة ومستمرة تضمن الوصول إلي المستويات المتفق عليها، وهذه المستويات تضمن أن كل مؤسسة تعليمية لديها القدرة كي تحقق جودة عالية في المحتوي والنتائج (فاروق عبده فليه، وأحمد عبد الفتاح (2004).
- " الجودة هي عملية تحسين دائم وشامل لجميع جوانب المؤسسة القيادية والأنظمة والعمليات والسياسات والإجراءات والعلاقات مع الآخرين والعنصر البشري والهيكل التنظيمي بهدف أساسي هو تحقيق رضا وسعادة الزبون(هنادي بنت عبد الله 2008).
- ويفسر ديمنج" مفهوم الجودة بأنه آلية متقدمة وطموحة تركز علي زيادة الاعتماد علي المشاركة في العنصر البشري والاستخدام الأفضل للموارد اعتمادًا علي تحليل النظم" (Deming Edward،1993).
- ويعرفها جابلونسكي " بأنها فلسفة للإدارة تمثل مجموعة من المبادئ التوجيهية التي تسمح للفرد العامل بأن يعمل بشكل أفضل"(قاسم نايف، 2007).

3- الاعتماد:

تتعدد المفاهيم الاصطلاحية للاعتماد ومن بينها ما يلي:

- تلك العملية المنهجية التي تهدف إلي تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول علي صفة متميزة، وهوية معترف بها محلياً ودولياُ والتي تعكس بوضوح نجاحها في تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في عملياتها وأنشطتها ومخرجاتها بما يقابل أو يفوق توقعات المستفيدين النهائيين(الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،2009).

- هو التصريح أو الضمان الذي تعطيه جهة ذات سلطة لفرد أو جهة أخري مثل الدبلوماسيين أو الصحفيين.

– هو أحد عمليات ضمان الجودة التي من خلالها يتم اعتماد مؤسسة تعليمية أو برنامج دراسي من قبل الإدارة المسئولة، والتي تعني أن المسئوليات والمعايير التربوية المعلنة من قبل السلطة تم تحقيقها.

4- المتطلبات:

تؤخذ كلمة متطلبات في اللغة العربية من كلمة " طلب"، التي تعني: إيجاد الشئ وأخذه(المعجم الوجيز،2000)، وفي الإنجليزية يعرف المتطلب Requirement بأنه : شئ يستلزم وجوده أو شرط يجب توافره والاهتمام به(روحي البعلبكي، ومنير البعلبكي،2000).

أما عن المعني الاصطلاحي لمتطلبات ضمان الجودة والاعتماد فهو يعني مايلي:

- الإطار المرجعي اللازم للحكم علي أن المؤسسة بكافة مكوناتها لا يوجد لديها أي معوقات لتحقيق الجودة والحصول علي الاعتماد.
- مجموعة الحاجات الواجب توافرها في كافة مكونات المؤسسة التعليمية عامة، والجامعة خاصة من مدخلات، وعمليات، ومخرجات؛لتحقيق أداء مؤسسي ذي جودة عالية للحصول علي الاعتماد.

محاور البحث:

يسير البحث الحالي وفق الأقسام التالية:

– **المحور الأول:** الإطار العام للبحث، من حيث الدراسات السابقة، ومشكلة البحث وتساؤلاته، وأهداف البحث، وأهمية البحث، ومنهجية البحث، وحدود البحث، ومصطلحات البحث.

– **المحور الثاني:**الإطار الفكرى والفلسفي لضمان الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح، من حيث: عرض لمفاهيم ضمان الجودة والاعتماد، وأهداف ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، وأنواع الاعتماد، وإجراءاته، و معوقات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد.

– **المحور الثالث:** يتناول متطلبات تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد لما توفره من الظروف المناسبة لضمان جودة العمل داخل التعليم المفتوح.

– **المحور الرابع:** توصيات ومقترحات لمتطلبات الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم المفتوح بمصر لتلبية معايير الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

المحور الثاني

الإطار الفكرى والفلسفي لضمان الجودة والاعتماد.

اهتمت بعض الدول المتقدمة قبل ثلاثة عقود بإنشاء آليات تضمن تمتع التعليم بالجودة، حيث تقوم هذه الآليات بتحقيق النقلة النوعية للتعليم وجعله يتسم بالجودة كهدف يسعى القائمون على أمر التعليم إليه، وبالتالي يكون ضمان جودة التعليم إقراراً أو إفادة بوجودها أي الجودة، وإذا كانت أدبيات تقويم التعليم والاعتراف بمؤسساته في الولايات المتحدة الأمريكية تكتفي وتركز علي مصطلح الاعتماد Accreditation وتري أن له هدفين: الأول تحسين الجودة أو النوعية، والثاني ضمان الجودة .

وعلي العكس من ذلك نجد أن الدول الأوروبية بعامة والمملكة المتحدة بخاصة تستخدم مصطلح ضمان الجودة Quality Assurance باعتبار أنه يعني (الإقرار) أو (الاعتراف) بالجودة، وهي بذلك تري أن الاعتماد جزء من ضمان الجودة، ويتضمن ذلك اعتبار الضمان الذاتي للمؤسسة التعليمية للجودة نقطة البداية وأساس الجودة والاعتماد(دينا ماهر،2010).

أولاً: الإطار المفاهيمى لضمان الجودة والاعتماد:

دعت التغيرات التي طرأت علي المؤسسات المختلفة ومنها مؤسسات التعليم التي نتج عنها تعرض بيئاتها لبعض التحديات، إلي ضرورة تحسين هذه المؤسسات وتحقيق الجودة داخلها عن طريق التحسين المستمر وتحسين جودة المخرجات التعليمية وقد ارتبط مفهوم الجودة بالطريقة التي يعمل بها الأفراد، ومدي مساهمتهم في تحقيق معايير الجودة التي يراها العملاء، كما تزايدت محاولات هذه المؤسسات بهدف إحداث نوع من التوازن بين التوجهات المختلفة لجودة التعليم. إن الاعتماد الأكاديمي يحقق علي المدي البعيد خدمة من خلال رفع كفاءة أداء المؤسسة التعليمية، وتحسينها حيث تقوم هذه المؤسسات والتبصير بإيجابياتها وسلبياتها، بحيث تحافظ وتنمي ما هو إيجابي وتتلافى وتقلل ما هو سلبي(حسن شحاتة، 2003).

ويعتبر مصطلحي ضمان الجودة والاعتماد من المصطلحات الحديثة التي تعددت مفاهيمها ويتبين ذلك فيما يلي:

1- مفهوم ضمان الجودة: تتعدد المفاهيم الاصطلاحية ومن بينها ما يلي:

- تُعرفها الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في مصر علي أنها:" تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها

علي النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء علي المستوي القومي أو العالمي، وأن مستوي جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعتبر ملاءمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية".

– عمليات مخططة لدعم وتشجيع كل المشتركين في العمل ومراجعة أعمالهم باستمرار لتأكيد جودة النواتج وتحقيق الأهداف المنشودة، هذا بالإضافة إلي المحافظة على الجودة من أجل استمرارها وتحسينها(أحمد فاروق،2006).

2– مفهوم الاعتماد: تتعدد المفاهيم الاصطلاحية للاعتماد ومن بينها ما يلي:

– تلك العملية المنهجية التي تهدف إلي تمكين المؤسسات التعليمية من الحصول علي صفة متميزة، وهوية معترف بها محلياً ودولياُ والتي تعكس بوضوح نجاحها في تطبيق استراتيجيات وسياسات وإجراءات فعالة لتحسين الجودة في عملياتها وأنشطتها ومخرجاتها بما يقابل أو يفوق توقعات المستفيدين النهائيين (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد،2009).

ثانياً: أهداف ضمان الجودة والاعتماد في التعليم .

يجب أن تدرك قيادات المؤسسات التعليمية والعاملون فيها أن تطبيق نظام ضمان الجودة لابد له من توفير متطلبات الجودة في كل عناصر المؤسسة التعليمية قبل عملية التخطيط والتنفيذ للجودة، وينتج عن ذلك ثقة الطلاب والمجتمع في أن النواتج التعليمية تتفق مع توقعاتهم.

يهدف إلي تحقيق ما يلي(سماح زكريا، 2011):

- تحقيق جودة المستوى التعليمي والعلمي للجامعات والسعي نحو تحقيق رسالتها التربوية ومصداقيتها وشفافيتها.
- الارتقاء بجودة المخرجات، وتأهيلها للمنافسة في سوق العمل وإكسابها القدرة علي المشاركة في خدمة المجتمع والعمل على سد الفجوة بين المخرجات ومتطلبات سوق العمل.
- تعزيز الشفافية والمصداقية بالجامعات في ضوء مراعاة قواعد ومحددات السوق من خلال نشر مؤشرات الأداء حول المعارف والمهارات اللازمة للخريج(حسن البيلاوي وآخرون،2002).
- تشجيع جميع العاملين في المؤسسات التعليمية علي المشاركة في تطوير وتحديث البرامج التعليمية بالجامعات وتشجيع تطبيق مبدأ العمل بروح الفريق.

- تشجيع التنافس بين الجامعات بمختلف أنواعها من خلال الحصول علي الاعتماد وإعلان ذلك في وسائل الإعلام مع متابعة الجامعات المعتمدة لضمان جودتها وحمايتها من المشكلات الخارجية(بهاء سيد، أحمد حسنين،2005).

ثالثاً: أنواع الاعتماد.

يمكن أن ينقسم الاعتماد وفقا لموضوع الاعتماد إلي الاعتماد المؤسسي(العام)، والاعتماد الأكاديمي(البرنامجي)، والاعتماد المهني (التخصصي).

1- الاعتماد المؤسسي(Institutional Accreditation (IA

ويُقصد به تقويم أداء المؤسسة ككل من خلال تطبيق المعايير بحيث يتم تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها مع الاعتراف بجودة المؤسسة التعليمية، ويمثل هذا النوع من الاعتماد تأهيلا أوليا ومبدئيا للمؤسسة التعليمية وإذا ما تم الحصول علي هذا النوع من الاعتماد يتم الانتقال إلي الاعتماد الأكاديمي أو البرنامجي كجزء مكمل للاعتماد العام للمؤسسة(Lee Harvey ،2004).

كما يُعرف علي أنه : مجموعة الإجراءات التي تقوم بها الجهة المسئولة عن منح الاعتماد المؤسسي(هيئة الاعتماد)؛ لكي تتحقق هذه الجهة من أن المؤسسات التعليمية تحقق فيها المعايير والمتطلبات التي حددتها الهيئة، وذلك بما يتوفر داخل المؤسسة من إمكانات بشرية ومادية، وبما يتفق مع أهدافها التي تسعي لتحقيقها(صفاء محمود، سلامة عبد العظيم،2005).

2- الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation

ويركز الاعتماد الأكاديمي علي اعتماد البرامج الأكاديمية التي تطرحها المؤسسة بشكل منفرد(وزارة التعليم العالي، 2009)، كما يُعرف بأنه " العملية التي من خلالها تنمح هيئة الاعتماد اعترافاً رسمياً للبرنامج الأكاديمي بأنه قد حقق نتائج التعلم المجددة بمستوي معين من الجودة(محمد عطوة،2002).

3- الاعتماد المهني Professional Accreditation

يُشير الاعتماد المهني إلي الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأي مؤسسة أو برنامج تعليمي في ضوء معايير الجودة المعتمدة التي تصدرها الهيئات أو المنظمات المهنية المتخصصة علي المستوى المحلي والإقليمي.

والاعتماد المهني هو اعتماد يختص بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة في ضوء معايير تصدرها الهيئة، ولهذا يُعرف بأنه: الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة ما في ضوء معايير تصدرها الهيئات المتخصصة.

ويتضح من الجدول التالي تحليل مقارن لأنواع الاعتماد يتم توضيح الفروق الجوهرية بين أنواع الاعتماد التي تم التعرض لها سابقاً:

***مقارنة أنواع الاعتماد: جدول رقم (1) تحليل مقارن لأنواع الاعتماد**

الاعتماد المؤسسي (العام)	الاعتماد الأكاديمي(البرنامجي)	الاعتماد المهني (التخصصي)
– يتضمن تقويم الجامعة أو الكلية ككل.	– يتضمن تقويم البرامج الأكاديمية التخصصية بالكلية.	– يتضمن تقويم الكفاءة الأكاديمية لأي مؤسسة أو برنامج تعليمي.
– تتناول الجامعة أو الكلية ككل بأهدافها وعملياتها ومخرجاتها .	– تتناول الأقسام والتخصصات بالكليات.	– تتناول جودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهنة
– يشارك في التقويم جميع الفئات العاملة والمستفيدة بالجامعة أو الكلية.	– يشارك في التقويم جميع الأطراف المتعلقة بالقسم الأكاديمي.	– يشارك في التقويم الهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة.
– يشتمل علي تطبيق المعايير العامة للجامعة أو الكلية.	– يشتمل علي تطبيق المعايير التي تلائم طبيعة التخصص.	– يشتمل علي تطبيق المعايير التي تمنح مزاولة المهنة.
– تركز علي الأهداف الشاملة للجامعة أو الكلية.	– تركز علي الأهداف الخاصة بالمؤسسات المهنية.	– تركز علي الأهداف الخاصة بالهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة.
– تمنح وتضمن جودة مخرجات الجامعة أو الكلية ككل.	– تمنح وتضمن جودة الإعداد التعليمي والمهني لمهنة ما.	– تمنح وتضمن جودة الإعداد المهني لمهنة أو أفراد .

رابعاً: إجراءات الاعتماد.

الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي هو نشاط يقوم به كل فرد لمراجعة أعماله وأعمال الآخرين بغرض تطوير الجودة الأكاديمية والمساءلة القانونية للمؤسسات ويكون هذا النشاط علي فترات محددة غالباً كل 10 سنوات، ويمر عملية الاعتماد بعدة خطوات تتمثل فيما يلي:

1- وضع المعايير

تضع هيئة الاعتماد بالتعاون مع المؤسسة المعايير اللازمة لعملية الاعتماد، ويخضع اقتراح المعايير لعدة مراحل هي:

- تقترح اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد الأسس والمعايير للترخيص والاعتماد وضمان الجودة.

- يُعد مركز ضمان الجودة والاعتماد بالمؤسسة التعليمية نظاماً داخلياً لضمان الجودة الأكاديمية والجودة الإدارية وجودة خدمة المجتمع، ويتم اعتماده من اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد.
- يتم اعتماد المعايير مع مؤسسات التعليم لتعديل هذه المعايير حسب الضرورة بعد ذلك.
- يتم تعميم الأسس والمعايير علي جميع مؤسسات التعليم.
- يتم تعديل المعايير حسب الضرورة، وبالاستفادة من مخرجات عملية التقييم الدورية للجامعة وكلياتها وبرامجها(عبد الناصر،2007).

2- الدراسة الذاتية(مرحلة التقييم الذاتي للمؤسسة).

التقييم الذاتي للمؤسسة : حيث يقوم البرنامج بتقييم ما لديه من خلال استخدام معايير الجودة لجهات معروفة، وتُعد الدراسة الذاتية أساس عملية الاعتماد حيث يتم فيه مراجعة وتقويم وقياس أداء المؤسسة التعليمية في ضوء المعايير التي وضعتها هيئة الاعتماد (صالح علي، وسميرة الشرقاوي (1999)، وتهدف الدراسة الذاتية إلي تشخيص الوضع الحالي للمؤسسة، والوقوف علي مواطن القوة للعمل ومواطن الضعف لتجاوزها والحد من أسبابها، وذلك في ضوء ممارستها وعملياتها القائمة(صلاح علام، 2003).

3- التقويم في موقع العمل (الزيارة الميدانية).

وتتم هذه الخطوة علي مرحلتين:

المرحلة الأولي: زيارة فريق الاعتماد

تختار هيئة الاعتماد فريقاً لزيارة المؤسسة، ليحدد مباشرة ما إذا كان طالب الاعتماد يفي بالمستويات التي وضُعت له، وإجراء المقابلات الميدانية مع الأساتذة والإداريين والطلاب والخريجين، والإطلاع بشكل مباشر علي كافة الأوضاع الحالية.

المرحلة الثاني: كتابة التقرير وقرار الاعتماد.

بعد الانتهاء من الزيارات الميداني، يقوم الفريق الزائر بكتابة تقرير شامل ومفصل عن المؤسسة محل الاعتماد، علي أن يتضمن هذا التقرير، مظاهر القوة ومواطن الضعف في المؤسسة، ومظاهر الاتفاق والاختلاف مع تقرير الدراسة الذاتية(محمد الأحمد،1986).

ومع وصول الرد الرسمي للمؤسسة علي تقرير الزيارة الميدانية، تبدأ خطوات الحصول علي الاعتماد، حيث يرفع الطلب المقدم من المؤسسة للحصول علي الاعتماد، ومرفق معه تقرير الدراسة الذاتية، وتقرير الزيارة الميدانية، والرد الرسمي للمؤسسة علي تقرير الفريق، إلي رئيس هيئة الاعتماد،

للنظر في شأن الطلب المقدم؛ ثم يقوم مجلس إدارة الاعتماد باتخاذ قرار الاعتماد المناسب(سماح زكريا محمد ،2011).

4- النشر

في حالة الرضا عن المؤسسة محل الاعتماد، والتأكد من أنها قد أوفت بالمعايير المطلوبة، تَمنح هيئة الاعتماد المؤسسة شهادة اعتماد، ويتم نشرها مع المؤسسات الأخري التي تم اعتمادها، ثم تأخذ المؤسسة ختم الجودة أو شهادة الاعتماد(سماح زكريا،2010).

5- المراقبة

تراقب هيئة الاعتماد كل مؤسسة تم اعتمادها خلال الفترة التي تَمنح فيها الاعتماد (2-5-10)؛ وذلك للتحقق من أنها مستمرة في الوفاء بالمعايير التي وضعتها هيئة الاعتماد(سماح زكريا،2010).

6- إعادة التقويم

تُعيد هيئة الاعتماد التقويم دورياً للمؤسسة التي تم اعتمادها، للتحقق من أنها مستمرة في اعتمادها، وتجدر الإشارة هنا إلي أنه بانتهاء مدة سريان صلاحية شهادة الاعتماد، تبدأ المؤسسة مرحلة تجديد الاعتماد، وإن كان الفرق بينهما يكمن في أن الحصول علي إعادة الاعتماد يعتمد على ما إذا كانت المؤسسة قد عملت بالتوصيات التي ذُكرت من قبل خلال حصولها على الاعتماد(رشدي طعمية،2009).

خامساً: معوقات تطبيق ضمان الجودة والاعتماد.

يواجه تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد العديد من المعوقات التي تعوق تطبيقه والتي تتمثل فيما يلي:

- الخوف من تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد نظرا للحفاظ علي الوضع الحالي، حيث يفضل معظم المجتمعات نظراً لأن المجتمع المصري يفضل ثقافة الاستقرار والثبات ومقاومة التغيير.

- اعتماد معظم الجامعات علي اقتباس آليات الجودة والاعتماد من جامعات متقدمة في مجال ضمان الجودة والاعتماد وترجمتها إلي اللغة العربية، ونتج عن ذلك العديد من المشكلات المرتبطة باختلاف البيئات الثقافية، وبالطبع أدي ذلك إلي صعوبة التطبيق وفقا لظروف البيئة الحالية(سناء سيد،2006).

- خوف بعض الجامعات والكليات من كشف بعض ممارساتهم وحرصهم علي خصوصية واستقلالية جامعاتهم وكلياتهم، مما ينتج قصور في البيانات عنها.

– الإعداد الجيد لتطبيق النظام مثل تحديد الوقت المناسب لهذا التغيير ، والتدريب العملي المسبق لتطبيق التغيير وخاصة علي تحويل الفكر من رؤية الأجزاء إلي رؤية الكل، ومن رؤية الأفراد بدون إدارة إلي رؤيتهم كمشارك فعال، ومن التفكير في الواقع الحالي إلي التفكير في المستقبل(أميل شنودة،2007).

المحور الثالث

متطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح.

وبما أن منظومة التعليم المفتوح تتكون من ثلاثة مكونات أساسية هي: المدخلات – والعمليات – والمخرجات، وهي تعمل بإتساق وتكامل بشكل يجعلها قادرة علي تحقيق أهدافها؛ والتي هي في النهاية الأهداف العامة للمنظمة، فإنه لابد لكي تبدأ الجامعات المصرية في تطبيق نظام الجودة والاعتماد في التعليم بنجاح من تحديد أهم المتطلبات اللازمة لكل أبعاد المنظومة؛ ذلك أن توفير متطلبات ضمان الجودة مسألة حتمية سابقة للحصول علي الاعتماد.

وبناء علي ما سبق يتضح أهمية تحديد متطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح، لما توفره من الظروف المناسبة لضمان جودة العمل داخل المؤسسة التعليمية، ومن ثم الحصول علي الاعتماد.

متطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح.

- ينظر إلي الطلاب كمسهمين في العملية التعليمية وهذا يحتم مشاركتهم في إعداد المقررات وفي صنع واتخاذ القرار (نجوي يوسف،2006).
- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين جميع الطلاب في فرص التعليم والتعلم وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توافر عدد كاف من أعضاء هيئة التدريس يناسب أعداد الطلاب وفقاً للمعدلات العالمية المتعارف عليها، وهي النسبة 1:40 في الكليات النظرية و1:12 في الكليات العملية(موسي الشرقاوي، 2004).
- تنمية وتعزيز التعاون والتبادل البحثي بين أعضاء هيئة التدريس في الداخل والخارج.
- ضمان الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

- وضع سياسات لتقيم أعضاء هيئة التدريس، وكذلك تطبيق ومراجعة لوائح الترقية العلمية ومراجعة الأداء كمعيار تحفيزي للمتميزين من أعضاء هيئة التدريس (سوسن شاكر، ومحمد عواد، 2007).
- نشر ثقافة الجودة لدي أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة، والإداريين، والطلاب.
- التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في نظام التعليم المفتوح، والهيئة المعاونة، والعاملين بالكلية.
- أن يتمتع مركز التعليم المفتوح باللامركزية الإدارية والاستقلالية، وذلك لسرعة اتخاذ القرار المناسب في أقل وقت ممكن.
- تشجيع كل من المجتمع المدني والأهلي والمحلي علي المشاركة في تمويل عملية الاعتماد وضمان الجودة.
- أن تحتوي البرامج علي مجالات متعددة ومتنوعة تفيد الطالب بالفعل بعد التخرج، حتي لا تحدث فجوة بين ما درسه بالجامعة، وبين الواقع الفعلي في سوق العمل.
- أن يكون هناك توزان بين المقررات الأكاديمية، والثقافية، والتخصصية داخل البرنامج الواحد.
- متابعة الكليات لخريجيها فور تخرجهم، وتوجيههم إلي سوق العمل المتعدد المجالات داخل المجتمع، وذلك بالتعاون مع الوزارات ورجال الأعمال والمستثمرين.

المحور الرابع

التوصيات والمقترحات

أولاً: التوصيات.

يتناول هذا المحور النتائج التي تم التوصل إليها من خلال ما توصل إليه البحث في الإطار النظرى والدراسات السابقة والأدبيات، إلي مجموعة من التوصيات والمقترحات لمتطلبات الجودة والاعتماد بالتعليم المفتوح، وقد تم التوصل للنتائج والتوصيات التالية:

1- ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بتشجيع ودعم مراكز التعليم المفتوح، وتوفير الإرشاد والتدريب للجان المعنية بالجودة في هذه المراكز.
2- التقييم المستمر للبرامج المقدمة في التعليم المفتوح، ودراسة عناصر الجودة في المراكز وتحديد القصور فيها من أجل الوقوف على نقاط القوة والضعف.
3- إعداد ورش عمل لتدريب أعضاء هيئة التدريس وتنميتهم على تطبيق نظم وآليات ضمان الجودة وخصوصاً على عمل توصيف البرامج الدراسية والمقررات.

4- التأكيد على مشروع التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بنظام التعليم المفتوح بتمويل من وزارة التعليم العالي والمجتمع المدني ورجال الأعمال.
5- العمل على تعزيز التواصل الخارجي والتبادل المعرفي بين مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة ومراكز التعليم المفتوح المحلية والعربية والأجنبية، وربط البرامج مع برامج المراكز الأخرى.
6- متابعة خريجي التعليم المفتوح بما يكفل إعادة تأهيلهم لسوق العمل، ويضمن التطوير الدائم لهم من خلال إنشاء مركز متابعة الخريجين لرفع كفاءتهم وفقا لمتطلبات سوق العمل في كل مركز.
7- تشكيل وتفعيل لجان الجودة الإدارية، وتبادل الخبرات والمعرفة بين وحدات ولجان الجودة في الجامعات المصرية.
8- الاستفادة من هذا البحث وغيره من البحوث في تطوير وتحسين إدارة جودة التعليم المفتوح في جامعاتنا المصرية التي نراها منارة تحمل مهمة التنوير والبناء المستقبلي في القرن الحادي والعشرين.
9- ضرورة الوقوف على العوامل التي تسهم في تحقيق النجاح والتأهيل للجودة والاعتماد ووضع المستويات القياسية التي سيصل إليها التعليم.

ثانياً: المقترحات.

1- سن التشريعات الضرورية لعملية الاعتماد وضمان الجودة لنظام التعليم المفتوح، والتي تتناسب مع النظام التعليمي في مصر.
2- ضرورة توافر عضو هيئة تدريس كفء من الناحية البحثية والتدريبية، فضلا عن توافر المستوى المعيشي المناسب، بحيث لا يحتاج للعمل في وظيفة أخري.
3- يجب أن يستند ضمان الجودة على الربط بين التقويم الذاتي الداخلي والتقييم الخارجي الذي يؤدي بدوره إلي عملية التحسين المستمر داخل المؤسسة.
4- توفير بيئة مناسبة لمؤسسات التعليم المفتوح للتطور والتقدم كمنحها بعض التسهيلات المالية والأكاديمية والخبرات الاستشارية.
5- التعاون مع مؤسسات التعليم المفتوح في الدول المتقدمة، ومشاركتها في تطوير وتصميم برامج التعليم المفتوح.
6- إزالة بعض المعوقات التي تواجه مؤسسات التعليم المفتوح كالمعوقات الاجتماعية والثقافية.
7- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال التعليم المفتوح والتعاون مع الجامعات العالمية المفتوحة في تخطيط برامج التعليم المفتوح وتقويمه وتمويله.

مراجع البحث باللغة العربية

1- معجم اللغة العربية(2000). **المعجم الوجيز**، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة.

2- روحي البعلبكي، ومنير البعلبكي(2000) **قاموس المورد إنجليزي- عربي** ، دار العلم للملايين، ط13.

3- نجوى يوسف جمال الدين(1999). **برنامج تحسين التعليم الأساسي تدريب المعلمين أثناء الخدمة من بعد** " **إعداد المواد التعليمية للتعليم من بعد الأسس والمعايير وضمان الجودة**، القاهرة.

4- نجوي يوسف جمال الدين (2006). **التحول في الصيغة التقليدية للجامعة رؤية وصفية تحليلية**، مجلة دراسات في التعليم الجامعي،ع12، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس.

5- مها جويلى(2002). **المتطلبات التربوية لتحقيق الجودة التعليمية- دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

6- عائشة أحمد بشير (2002). **معايير مقترحة للاعتماد الأكاديمى والمهنى لمؤسسات التعليم العالى الخاص في ضوء خبرات بعض الدول**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ببنها، جامعة الزقازيق .

7- المتولى إسماعيل بدير (2004). **رؤية مستقبلية لكليات التربية في ضوء إطار مرجعى للاعتماد الأكاديمى**، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية التربية، جامعة المنصورة.

8- دينا على حامد (2005). **متطلبات تطبيق الاعتماد المهنى للمعلم في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.

9- محمود محمد المهدى (2008). **دراسة مقارنة لهيئات الاعتماد الجامعى في بعض الدول الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.

10- آمال عبد الفتاح شعيشع(2009) . **تطوير برامج إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد ومتطلبات منح الترخيص بمزاولة المهنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة.**

11- مبروك على عطية (2005). **بعض نماذج إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات تطبيقها في التعليم العام بمصر**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية بدمنهور، جامعة الاسكندرية .

12- عبد الغنى عبده (2008). **معايير اعتماد وضمان جودة التعليم الجامعى في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض التجارب التربوية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أسيوط .

13- عبد اللطيف حيدر (2009). **الاعتماد الأكاديمى وتحديات الجودة في مؤسسات التعليم العالى في الوطن العربى**، المؤتمر الثالث للتعليم العالى، تحديات جودة التعليم العالى والاعتماد الأكاديمى في دول العالم الثالث، القاهرة.

14- منى شعبان عثمان محمد(2010). **استراتيجية مقترحة لضمان الجودة والاعتماد بالجامعات المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الفيوم .**

15- بشير صالح الرشيدي(2000). **مناهج البحث التربوى- رؤية تطبيقية مبسطة**، دار الكتاب الحديث ، القاهرة.

16- مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح (2005) . **دليل الدارس**، دراسات بكالوريوس التجارة في المعاملات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، قطاع الخدمات التعليمية.

18-عبد العزيز بن عبد الله السنبل(2001) . " **مبررات الأخذ بنظام التعليم عن بعد في الوطن العربي**، ورقة عمل مقدمة للندوة العربية الأولي عن التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، جامعة أسيوط بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، والشبكة العربية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، عمان، الأردن.

19- دينا ماهر حسين (2010). **دراسة مقارنة لنظم الاعتماد وضمان الجودة بالتعليم قبل الجامعي في بعض الدول الأجنبية وإمكانية الإفادة منها في مصر**، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة حلوان.

20- حسن شحاته (2003). **نحو تطوير التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل**، آفاق تربوية متجددة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

21- أحمد فاروق محفوظ (2006). **إدارة الجودة الشاملة والاعتماد للجامعة ومؤسسات التعليم العالي**، المؤتمر القومي السنوي الحادي العشر، التعليم الجامعي العربي، مركز تطوير التعليم الجامعي.

22- حسن حسين البيلاوى وآخرون (2002). **الجودة الشاملة في التعليم-بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد-الأسس والتطبيقات**، كلية التربية ، جامعة طنطا.

23- بهاء سيد محمود، أحمد حسنين عبد المعطي(2005). **معايير اعتماد برامج التربية العملية بكليتى التربية والتربية الرياضية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة**، المؤتمر القومي السنوي الثالث عشر- الجامعات العربية في القرن الحادي والعشرين الواقع والرؤي، الجزء الثاني، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس.

24- وزارة التعليم العالي(2009). وحدة إدارة المشروعات، اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، هيئة ضمان الجود والاعتماد في التعليم" مسودة القانون".

25- محمد عطوة مجاهد(2002). **الاعتماد المهني للمعلم- مدخل لتحقيق الجودة في التعليم**، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة ، ع48.

26- عبد الناصر انيس عبد الوهاب (2007). **تصور مقترح لتقويم الأداء الأكاديمي وضمان الجودة والاعتماد لبرامج إعداد المعلم** ، مجلة كلية التربية بدمياط ، جامعة المنصورة ، ع.51

27- صالح علي بدير، وسميرة الشرقاوي (1999). **الاعتماد- رؤية لجامعة المستقبل**، مؤتمر تطوير التعليم الجامعي، نهضة مصر للطباعة والنشر، الجزء الأول.

28- صلاح الدين محمود علام (2003). **التقويم التربوي المؤسسي – أسسه ومنهجياته وتطبيقاته**، دار الفكر العربي، القاهرة.

29- محمد الأحمد الرشيد (1986). **ملف التقويم الذاتي- نظام الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية**، العدد 20، مكتبة التربية العربي لدول الخليج ، الرياض.

30- رشدي طعمية (2009). **الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد – الأسس والتطبيقات**، مؤتمر تطوير التعليم الجامعي.

31- سناء سيد مسعود (2006). **نظام الاعتماد الأكاديمي مدخل لإصلاح مؤسسات التعليم قبل الجامعي**، المؤتمر العلمي السنوى السابع، الإصلاح المؤسسى للتعليم قبل الجامعي في الوطن العربي ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

32- أميل فهمي حنا شنودة (2007). **أهم المواصفات القياسية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والعالم العربي**، المؤتمر العلمي الثاني: معايير ضمان الجودة والاعتماد في التعليم النوعي بمصر والوطن العربي، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة.

33- صفاء محمود عبد العزيز، سلامة عبد العظيم(2005). **ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر- تصور مقترح**، المؤتمر السنوي الثالث للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار الفكر العربي، القاهرة.

34- موسي علي الشرقاوي (2004). **رؤية مستقبلية لتطوير كليات التربية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي** ، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ع.48

35- سوسن شاكر، ومحمد عواد (2007). **الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

36- مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية- بيروت- (2009). **نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسئولية المجتمعية**، المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي، القاهرة 31 مايو- 1 يونيه.

37- شادية عبد الحليم(2004). **الجودة في برنامج التعليم المفتوح بكلية التجارة- جامعة القاهرة في ضوء الاتجاهات العالمية**، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.

38- هنادي بنت عبد الله (2008). **إدارة التعليم الجامعي في ضوء معايير الجودة الشاملة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي- دارسة تقويمية** ، رسالة دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة .

مراجع البحث باللغة الأجنبية

39 - Uwe - Erichsen (2003) .**Quality Assurance and Accreditation in Germany** ,Berlin. The Accreditation Council.

40- Billing,D(2003) **.International Comparisons and Trends in External Quality Assurance of Higher Education** , Commonality or Diversity ? Higher Education, Available (13/5/2011)www.isik.un.edu.tr./vandar/pdf.Retrievedat .

41- NAAC (2004) .**Higher Education in North East ,**NACC Quality Assessment Analysis.

42- Van Damme (2004) **.Standards and Indicators in Institutional and Programme Accreditation in Higher Education**, A Conceptual Frame Work and A Proposal . In UNESCO Studies on Higher Education : Indicators for Institutional and Programme Accreditation in Higher Education. Tertiary Education , Bucharest. .

43- Michael M.(2002). **Open and Distance Learning: Trends, Policy. And Strategy Considerations** (Paris:UNESCO).

44- Lee Harvey (2004). **The Power of Accreditation : Views of Academic** , Journal of Higher Education Policy and Management .

45- Deming Edward(1993). **The Stregths and Weakness of Total Quality Management in Higher Education** . U.S.A. Alabama,Hazzard Terry.